مظاهرات مناوئة للجدار العنصري بالضفة :

الاتحاد الأوروبي يتمسك بحدود ٦٧م .. ويؤكد دوره المستقبلي في تطبيق «خارطة الطريق»

■ عواصم/غزة/وكالات الأنباء

□ أعرب الاتحاد الأوروبي أمس عن تصميمه على اغتنام فرصة انسحاب إسرائيل من قطاع غزة مع التشديد على عدم الاعتراف بأي تغيير في حدود ١٩٦٧م إذا لم يكن موضع اتفاق، وذلك حسب النص النهائي لاجتماعات قمة الاتحاد.

وأفاد النص، الذي حصلت وكالة الصحافة الفرنسية على نسخة منه، أن القمة الأوروبية مصممة على اغتنام الفرصة التي تقدمها هذه المبادرة، وتدعو خافيير سولانا، الممثل الأعلى للسيادة الخارجية في الاتحاد، إلى لقاء السلطات الفلسطينية والإسرائيلية من أجل بحث مساهمة أوروبية في الانسحاب وتطبيق «خارطة الطريق».

ومع ذلك أكد الاتحاد أن انسحاباً كهذا لن يشكل خطوة باتجاه تطبيق «خارطة الطريق» إلاَّ إذا كان ثمرة اتفاق بين الطرفين.

وأضاف النص : إن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بأي تغيير في حدود ما قبل ١٩٦٧م إذا لم يكن ثمرة اتفاق بين الطرفين.

ودعا الاتحاد إسرائيل إلى وقف عمليات تدمير المنازل الفلسطينية واتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من معاناة الفلسطينيين.

يشار إلى أن سولانا كان قد بحث خطة الانسحاب من قطاع غزة في التاسع من يونيو الجاري مع أرئيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي.

في غضون ذلك أدى مئات الفلسطينيين الصلاة أمس وتظاهروا على أراضيهم التي صادرتها إسرائيل من أجل بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وفق ما أفاد شهود عيان.

وشارك حوالي (١٥٠٠) من أبناء القرى، التي صادرت إسرائيل بعضاً من أراضيها، في صلاة الجمعة وفي التظاهرة التي تلتها في قرية الزاوية شمال الضفة الغربية، حيث بدأت أعمال بناء قسم جديد من الجدار قبل حوالي عشرة أيام.

واندلعت مواجهات بين المتظاهرين والجيش الإسرائيلي الذي عمل على تفريق المتظاهرين عبر إطلاق القنابل المسيلة للدموع .. كما هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي صباح أمس منزل المواطن جمعة البطش في حي السلام جنوب محافظة رفح.

وذكرت الفضائية الفلسطينية أن جرافات الاحتلال الإسرائيلي توغلت مدعومة بآليات عسكرية في الحي وسط إطلاق نار كثيف وهدمت المنزل المكون من طابقين.

من ناحية ثانية أصيب بعد ظهر أمس عشرات المواطنين الفلسطينيين في بلدة الزاوية بمحافظة سلفيت جراء إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي قنابل الغاز السام على المصلين المعتصمين على أراضيهم التي يلتهمها جدار الفصل العنصري.

وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي قد اقتلعت أكثر من ألفي شجرة زيتون تعود لمواطنين في مدينة سلفيت وقرية إسكاكا لبناء جدار الفصل العنصري.

وأوضح رئيس بلدية سلفيت أن قوات الاحتلال الإسرائيلي – من خلال إقامتها جدار الفصل العنصري على أراضي المواطنين – ستلتهم أكثر من (١٧٠) ألف دونم من أراضي محافظة سلفيت، وأن هذا الجدار سيمتد بطول (٢٣) كيلو متراً بعمق المحافظة ويقسمها إلى أربعة أجزاء ويمنع تواصل المحافظة مع باقي محافظات الوطن ويحول دون إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

من جهة أخرى أعلنت كتائب الشهيد عز الدين القسام أنها تمكنت من إطلاق ثلاث قذائف هاون على مستوطنة نفيه ديكاليم الليلة قبل الماضية، مشيرة إلى أن أعضاءها تمكنوا من الانسحاب بعد تنفيذ مهمتهم.

كما اشتبك رجال المقاومة الفلسطينية مع مواقع الاحتلال التي تحرس هذه المستوطنة التي تقع غربي خان يونس، وكذلك مستوطنة كفار داروم جنوب دير البلح.

يحمون آبار النفط وبريمر :

أكثر من ١٥ ألف مرتزق في العراق يثيرون جدلاً أخلاقياً وقانونياً

■ باريس/أ ف ب

□ سواء أطلق عليهم اسم مرتزقة أو عناصر أمنية، فإن مهنة آلاف المسلحين المدنيين الذين تستعين بهم قوات التحالف في العراق تشكل ظاهرة تبدو مثيرة للجدل، قانونياً وأخلاقياً، إلاَّ أنها – رغم ذلك – مهنة واعدة.

وتتراوح مهمات هذه الفئة من العاملين، الذين يقدر عددهم بـ (١٥) ألفاً في العراق، بين حماية آبار النفط وحراسة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، وهم يعملون لشركات مختلفة ومن أكثر من جنسية، بعضهم يضطر لاستخدام سلاحه أحياناً وبعضهم لم ينج من تهم التعذيب خلال عمليات الاستجواب في سجن «أبو غريب».

وتريد الحكومة العراقية المؤقتة أن تخضع هذه الميليشيات الحقيقية في البلاد للقوانين العراقية اعتباراً من الـ ٣٠ من يونيو الجاري، لكن السلطات الأمريكية، التي تستعين بها أكثر فأكثر، تريد لها حصانة معينة.

ويوضح جان مارغان، من مؤسسة البحث الاستراتيجي في باريس، أن بعض هذه الشركات الخاصة، التي تعمل في أنحاء مختلفة من العالم، تمتلك مروحيات ومدرعات خفيفة وأسلحة ثقيلة وليس هناك شك في أنها في النهاية تستخدم مرتزقة متعهدين.

ويرى آلن بيليه، أستاذ القانون الدولي في جامعة نانتير قرب باريس، أن عنصر المرتزقة هو ذلك الذي يدخل طرفاً في نزاع ودافعه الربح، كما أنه عمل يمنعه القانون الدولي.

وكان خمسة من عناصر الأمن هؤلاء قد قتلوا الأسبوع الماضي في بغداد، وأكدت الأنباء أن بينهم بريطانيين اثنين وفرنسياً وأمريكياً وربما فلبيني.

وحرصت الحكومة الفرنسية، التي اعتمدت اعتباراً من فبراير ٢٠٠٣م قانوناً يحظر نشاط المرتزقة، على تأكيد أن الفرنسي الذي قتل في العراق لم يكن عنصر أمن، بل فنياً في إحدى المؤسسات.

وفي الولايات المتحدة طلب (١٣) عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين بداية أبريل الماضي من دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع، أن يوضح مهمة أربعة من عناصر الأمن الأمريكيين قتلوا في الـ ٣١ من مارس الماضي في الفلوجة، معربين عن القلق من وجود جيوش خاصة تعمل خارج السلطة الحكومية.

من جانبها اكتشفت إيطاليا – أيضاً – هذه الظاهرة في الـ ١٢ من أبريل الماضي مع اختطاف أربعة إيطاليين كانوا يعملون لحساب شركة أمريكية وقتل الخاطفون واحداً منهم بينما أطلق سراح الثلاثة الباقين في الثامن من يونيو الجاري.

وقال فيورليو كورتيانا، عضو مجلس الشيوخ الإيطالي عن حزب الخضر، متوجهاً بالسؤال إلى الحكومة الإيطالية : نريد أن نعرف كم عدد الإيطاليين المرتزقة في العراق وتحت أي قواعد يعملون، وهل ذلك يتوافق مع مهمة السلام المزعومة التي تقوم بها القوات النظامية الإيطالية؟

ويرى الجنرال هاينريش، الرئيس السابق لإدارة الاستخبارات العسكرية، أن عناصر المرتزقة يمكن أن يلعبوا دوراً بالغ السلبية مع مؤسسات تغتني على حساب البلاد.

لكن الجنرال هاينريش يسوق مثالاً يخالف ما ذهب إليه ويشير إلى سيراليون، حيث كان تدخل الأمم المتحدة باهظ الثمن ولم يؤد إلى نتيجة، فيما تمكنت شركة أمنية جنوب إفريقية من فرض الأمن والهدوء.

ويتوقع هاينريش نمواً سريعاً لهذه الشركات الخاصة، قائلاً : إن النظام سيتطور لأنه اقتصادي وبالغ المرونة، وفي الولايات المتحدة يمكن الاستعانة بالشركات الخاصة من دون موافقة الكونجرس.

والأمر نفسه يراه مارغان، الذي قال : إن بلداناً صغيرة مثل هولندا يمكن أن تلجأ إلى هؤلاء الأشخاص للقيام بدور دولي دون الكثير من النفقات.

ويضيف مارغان إلى ذلك سببين آخرين : التكتم، لأن مقتل مدني من هذه الشركات يثير ضجة أقل من مقتل جندي، ثم الفاعلية، فعندما نرى عنصراً من مشاة البحرية الأمريكية في الـ (١٨) يطلق الرصاص على الحشود نفهم أهمية هذه الشركات التي تتميز بالمهنية.

اليابان تقرر المشاركة في القوة متعددة الجنسيات :

الحكومة العراقية تدرس فرض الأحكام العرفية لمواجهة الهجمات المتزايدة

□ أسبوعان فقط بقيا على موعد نقل السلطة من قوات الاحتلال إلى الحكومة العراقية المؤقتة في الـ ٣٠ من يونيو الجاري، لكن عمليات المقاومة تتصاعد مع اقتراب هذا الموعد، في رسالة واضحة إلى أن من يقوم بهذه العمليات يشكك في أن السلطة ستنتقل فعلاً إلى العراقيين.

وفي هذا الإطار أعلن مالك دوهان الحسن، وزير العدل العراقي، أن الحكومة العراقية تبحث في إمكان فرض الأحكام العرفية لمواجهة الهجمات التي تشتد وتيرتها مع اقتراب موعد انتقال السلطة إلى العراقيين.

وقال وزير العدل رداً على سؤال لوكالة (فرانس برس) حول إمكان فرض الأحكام العرفية في البلاد للحد من الهجمات : إن فرض الأحكام العرفية أمر قيد الدراسة حالياً، مؤكداً أن الحكومة لم تتخذ أي قرار بعد في هذا الصدد.

واعتبر وزير العدل أن الأمر ممكن من الناحية القانونية، مشيراً إلى قانون السلامة الوطنية – وهو قانون خاص – كان يطبق في مرحلة النظام السابق ويقضي بفرض الأحكام العرفية في حالات الضرورة القصوى أو حالات الخطر الشديد، مضيفاً : إن فرض الأحكام العرفية محصور ضمن قيود، بحيث لا يشكل تجاوزاً على المواطن.

ويرى وزير العدل أن تطبيق هذا القانون الخاص ممكن رغم أن قانون إدارة الدولة الانتقالية الذي يحكم المرحلة الراهنة حتى نهاية عام ٢٠٠٥م، لم ينص على هذه الإمكانية.

وأقر مجلس الوزراء الياباني أمس تعديلات أدخلت على الخطة الأساسية الخاصة بالقوات اليابانية المسلحة التي تم إرسالها إلى العراق لكي تسمح باشتراك تلك القوات في القوة متعددة الأطراف المرخص بها من الأمم المتحدة اعتباراً من الـ ٣٠ من يونيو الجاري.

أعلن ذلك مسؤولون حكوميون، وأوضحوا أن المجلس أقر – أيضاً – بيانات تفيد بأن القوات اليابانية – رغم هذا الانضمام – لن تخضع لسلطة القيادة الموحدة للقوة متعددة الجنسيات الجديدة وستستمر في مهامها التقليدية على أساس احتفاظ اليابان بحرية التصرف.

وأصر هيرويوكي هوسودا، أمين عام مجلس الوزراء، على أن اليابان سترفض أي طلب لقيادة القوة المتعددة للاشتراك في العمليات الأمنية.

وجاء تصريحه هذا لتهدئة المخاوف الشائعة في صفوف الرأي العام الياباني من أن هذا الاشتراك يمكن أن يوسع الدور العسكري في الخارج وينتهك الدستور السلمي للبلاد.

وقد حدد جونيشيرو كويزومي، رئيس الوزراء، في مؤتمر صحفي أربعة قيود لاشتراك القوات اليابانية في تلك القوة المتعددة، وهي : أنها لن تستخدم القوة، وتقتصر أنشطتها على المناطق غير المحاربة، وتعمل في إطار القانون الياباني الخاص بإرسال قوات إلى العراق، وتظل تحت القيادة اليابانية.

وأكد كويزومي أن هذه الشروط تضمن اقتصار مهمة القوات على النواحي الإنسانية والإعمارية ولا تتعارض بالتالي مع الدستور.

جاء ذلك على الرغم من أن قرار مجلس الأمن الدولي المرخص بإنشاء القوة المتعددة نص على أن تكون تحت قيادة موحدة، حيث فسرت منطوق القرار بناءً على ترجمة تلك العبارة اليابانية لتكون مقراً رئيسياً موحداً وليس قيادة موحدة.

وصرح المندوب الياباني الدائم لدى الأمم المتحدة بأن واشنطن أقرت خطة اليابان.

وعلى الرغم من إعلان حوالي (٧٠) عضواً من الأعضاء البرلمانيين لحزب أوري الحاكم في كوريا الجنوبية رفضهم القوي لإرسال قوات إضافية إلى العراق، إلاَّ أن الحزب قرر رسمياً احترام خطة الحكومة الخاصة بإيفادها .. فبعد أن ناشد الرئيس الكوري روه موهيون، الحزب بأن يؤيد خطة الحكومة، أقر معظم أعضاء الحزب البرلمانيين البالغ عددهم (١٥٢) نائباً هذه الخطة ولم يعارضها سوى قلة في النهاية، واشترط المتراجعون عن معارضتهم للخطة عدة شروط من بينها توقيت إرسال القوات لكي يباركوا قرار الحكومة.

ويأتي ذلك ليعكس استعداد أغلبية قيادات هذا الحزب الليبرالي لإبداء الاعتدال في موقفهم لتأكيد ولائهم للرئيس روه وتأييد التحالف الكوري – الأمريكي التقليدي القادم بعد أن كان التحالف قد مر بفترة حرجة نتيجة لخلاف البلدين حول أسلوب التعامل مع كوريا الشمالية وتصاعد المشاعر المضادة للولايات المتحدة في صفوف الرأي العام الكوري، والتي غذتها ضغوط واشنطن من أجل إرسال هذه القوات الإضافية إلى العراق.

وتشير الخطة الموضوعة إلى أن القوات الإضافية ستُرسل على ثلاث دفعات : (٩٠٠) في أوائل أغسطس، ثم (١٠٠٠) في منتصف أو أواخر أغسطس، ثم بقية الثلاثة آلاف في حوالي أكتوبر القادم، لتنضم إلى الـ (٦٠٠) الموجودين حالياً، ولتصبح بذلك ثالث أكبر قوة بعد الأمريكية والبريطانية في العراق.

ونقلت الحكومة المغربية نبأ أفاد بأن المغرب تعتزم إرسال قوات إلى العراق.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية المغربية لوكالة أنباء المغرب العربي : إنه لم يكن وارداً في أي وقت من الأوقات ولأي سبب من الأسباب إرسال قوات مغربية إلى العراق.

ويأتي تصريح المتحدث الرسمي المغربي رداً على تصريحات لوزير عربي – طلب عدم كشف هويته – على هامش الاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول حول استعداد دولتين عربيتين، هما المغرب وتونس، لإرسال قوات إلى العراق.

وقال المتحدث باسم الخارجية المغربية : إن هذه المعلومات مغلوطة وعارية تماماً من الصحة.